ثانيا- المؤسسات التابعة للبنك الدولي

تشير عبارة البنك الدولي الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية،في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات وهي:

-البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

-المؤسسة الدولية للتنمية

-مؤسسة التمويل الدولية

-المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

- الوكالة الدولية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار

وبموجب اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ينبغي على أي بلدٍ يرغب في أن يصبح عضواً في البنك الدولي الانضمام أولاً إلى صندوق النقد الدولي. كما أن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مشروط بالانضمام إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير

1-البنك الدولي للإنشاء والتعمير The International Bank for Reconstruction and Development

انشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في **1944** لتلبية متطلبات اعادة اعمار اوروبا الاانه بدا بعد سنة **1948** يركز اعماله على تقديم قروضه للدول الاخرى. و يعد حاليا مؤسسة تعاونية تملكها البلدان المساهمة تقدم القروض الى حكومات البلدان متوسطة الدخل و البلدان منخفضة الدخل بشروط تقليدية نسبيا لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصف في اقتصادياتها الوطنية و ايجاد حلول للمشكلات الاقليمية و العالمية التي تواجه عملية التنمية، كما يهدف الى تحقيق الاستدامة البيئية و القضاء على الفقر و تحسين مستويات المعيشة من خلال تقديم القروض و الضمانات و ادوات ادارة المخاطر و الخدمات التحليلية و الاستشارية غير الاقراضية.

1-1-أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تتمثل في[3]:

-المساهمة في إعمار الدول الأعضاء وتنميتها بتوفير استثمار رأس المال للأغراض الإنتاجية وتشجيع تنمية الإمكانيات والموارد الإنتاجية في الدول المتخلفة .

-تشجيع و تسهيل الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات والمساهمة في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها الأفراد، وسد النقص في الاستثمار الخاص إذا ما تعثر تنفيذه بشروط ملائمة وذلك بتقديم الأموال اللازمة للأغراض الإنتاجية وبالشروط المناسبة ويتم ذلك من خلال موارد البنك الخاصة أو ما يحصل عليه من أموال.

- السعي لتحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والمحافظة على توازن موازين المدفوعات وذلك بتشجيع الاستثمار الدولي لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية والمعيشة وظروف العمل بها.

-تنظيم عمليات الاقراض و ضمانات التحويلات التي تتم بطرق اخرى خارج نطاق البنك بحيث تعطى الأولوية للمشروعات الأكثر نفعاً.

-تقديم المساعدات الفنية المتعلقة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة عمليات البنك مع مراعاة ما للاستثمار الدولي من أثر على النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء.

-حماية مصالح و اموال الدول الريسية من الدول الصناعية الكبرى، و لذلك ان القروض لا تمنح الا للدول تسير في فلكها بغض النظر عن نجاح الاستثمارات الممولة[1].

1-2-تطور قروض البنك الدولي للانشاء و التعمير

شهدت قروض البنك الدولي للانشاء و التعمير تطورا ملحوظا حيث بلغت في السنة المالية 2015 ما قيمته 23.5 مليار دولار لتمويل 112عملية مقابل ما قيمته 18.6 مليار دولار لتمويل 95 عملية في السنة المالية 2014. وكان هذا المبلغ أعلى من المتوسط التاريخي السابق للأزمة المالية (13.5 مليار دولار في السنوات المالية 2005 – 2008)، و15.2 مليار دولار سنة 2013. وتلقّت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (6.7 مليار دولار) و منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (5.7 مليار دولار) أكبر حصتين من هذه القروض الجديدة، تلتها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (4.5 مليار دولار). وجاءت بعدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3.3 مليار دولار)، ثم منطقة جنوب آسيا (2.1 مليار دولار مقابل 378 مليون دولار سنة 2013)، وأخيرا منطقة أفريقيا (1.2 مليار دولار مقابل 420 مليون دولار في 2014). وعلى صعيد القطاعات، حظي قطاع الإدارة العامة والقانون والعدالة بأعلى حصة من الارتباطات التي قدّمها البنك (4.3 مليار دولار)، تلاه قطاع التمويل (3.4 مليار دولار)، ثم قطاع الطاقة و التعدين (3.2 مليار دولار). وكانت محاور التركيز التي تلقت أكبر حصة من الارتباطات: تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص (26 في المائة)، التنمية الحضرية (15 في المائة) و الحماية الاجتماعية و ادارة المخاطر (14%)[2].

بالإضافة إلى أنشطته الاقراضية، يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان المتعاملة معه أدوات مالية تتيح لها العمل بكفاءة على تمويل برامجها التنموية وإدارة المخاطر ذات الصلة بكل من: أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وأسعار السلع الأولية، والكوارث الطبيعية. وفي السنة المالية 2015، نفذت وحدة خدمات الخزانة بالبنك معاملات تحوّط لحساب البلدان الأعضاء تعادل قيمتها 3.3 مليار دولار مقابل 4.3 مليار دولار في سنة 2014، منها معاملات تحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة بما يعادل1.2 مليار دولار لمساعدة الدول الاعضاء المقترضة على ادارة اسعار الفائدة و مخاطر

تقلب العملات ومعاملات تحوط ضد تقلبات أسعار العملات بما يعادل 1.1 مليار دولار (و معاملات تحوط ضد الالتزامات غير المرتبطة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير بما يعادل 52 مليون دولار و معاملات بما يعادل 43 مليون دولار لإدارة مخاطر الكوارث(التامين ضد المخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادي)[1].

1-3-شروط الإقتراض من البنك الدولي للانشاء و التعمير

يقدم البنك الدولي للإنشاء و التعمير قروضاً مباشرة لحكومات الدول الأعضاء أو لأحد فروعها أو هيئات أخرى بضمان الدولة العضو، وذلك من خلال أمواله الخاصة أو من خلال الأموال التي يحصل عليها من الأعضاء في صورة جزء من اكتتابهم في رأس المال، أو في صورة سندات يصدرها ويعرضها على الجمهور في الدولة التي تطلب عملتها. ويتقاضى البنك فوائد وعمولة على عمليات الإقراض التي يقوم بها ويستخدم هذه الإيرادات في دفع فوائد القروض والسندات التي يصدرها وكذلك في دفع نفقاته الجارية . ومن أهم الشروط التي تخضع لها قروض البنك الدولي للإنشاء و التعمير سواء وفق نظام البنك الأساسي أو وفق لما استقرت عليه سياسته ما يلي:

-يجب أن يكون الهدف من القرض تمويل مشروع معين يتعلق بالتعمير و التنمية إلا في حالات خاصة يخرج فيها البنك عن ذلك، حيث يقدم قروضاً عامة لتمويل هيئة تشرف على جهود التنمية أو قرض يكون الغرض منه تمويل جزء من خطة التنمية.

-أن توافق الدولة المقترضة على حق الإشراف للبنك الدولي على طريقة إنفاق القرض في المجال المحدد له .

- يعتبر البنك مكملاً للأسواق العادية وليس بديلاً عنها لذلك يجب أن يتحقق البنك من عجز المقترض من الحصول على ما يلزمه من خلال مصادر أخرى لاسيما الأسواق[2].

- ضرورة تأكد البنك من صلاحية الإمكانيات الفنية والاقتصادية لتنفيذ المشروع و التأكد من ربحية المشروع أو عائده المالي و اولويته بالنسبة لمشروعات أخرى، ويمثل هذا الجانب أهم جوانب البحث الاقتصادي المعاصر وجانباً هاماً من جوانب نشاط البنك الدولي ولكن البنك يغض النظر عن هذا الشرط في حالة تعلق الأمر باستثمارات أساسية لا تحقق أرباحاً مباشرة .

- على البنك أن يتأكد من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن القروض[3]، وهذا يقتضي إجراء دراسات شاملة لاقتصاديات الدولة وما ينتظر أن تحققه من نمو في المستقبل .

-تمنح أغلب قروض البنك لأجل يتراوح بين 10-20 سنة بل وأكثر من ذلك أحياناً أما سعر الفائدة فيبلغ متوسطه في 5.4% هذا عدا عمولة قدرها 0.75%.

و نظرا لكثرة المشروطية و تعسفها اعتبرت برامج البنك الدولي غير ناجحة وغير فعالة فى بعض الأحيان، حيث بلغت نسبة نجاح برامجه فى الدول الفقيرة أقل من 33% من مجموع الحالات. ومن المحتمل أن تظل الدول الفقيرة التى تتلقى هذه البرامج فقيرة و ألا يتمكن عدد كبير من هذه الدول من تسديد ما اقترضته من ديون ، لاسيما و أن الديون الرسمية على 42 دولة من الدول الفقيرة بلغت أكثر من 170 مليار دولار أمريكي و يقدر ما تسدده الدول الفقيرة المثقلة بالديون بنحو 8 مليار دولار سنويا. لذا تنبع الحاجة الى تخلي البنك الدولي للانشاء و التعمير عن إستراتيجية الإقراض المتبعة حاليا مع الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وأن يقوم بدلا من ذلك بتقديم الأموال من خلال برامج للمنح

---

[1] البنك الدولي و التقرير السنوي 2015م

بدلا من القروض ، بحيث لا يمكن للبلد الاستمرار في الحصول على المنح إلا إذا أثبت أنه يحرز النتائج المرجوة و بذلك يتم توجيه التمويل المتاح لتحسين قطاعي الصحة و التعليم بدلا من توجيهه لتسديد القروض.

2-مؤسسة التنمية الدولية: International Development association (IDA)

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك الدولي الذي يقوم بمساعده اشد البلدان فقرا في العالم ، فهي اكبر قناة متعددة الاطراف لتقديم التمويل الميسر. وتهدف المؤسسة الدولية للتنمية التي أنشئت في عام **1960** إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم قروض طويلة الاجل ميسرة دون فائدة (تسمى اعتمادات) **(soft loans)** ومنح برامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي القابل للاستدامة وتخفيف حده التفاوت وعدم المساواة وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب. وتكمل المؤسسة الدولية للتنمية عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. وتمثل المؤسسة الدولية للتنمية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً البالغ عددها **81** بلداً بمجموع **2.6** مليار نسمة[1] والتي يوجد منها **40** بلداً في أفريقيا . والمؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرا. وتمتد فترة السداد إلى ما بين **35** إلى **40** سنة تشمل فترة سماح مدتها **10** سنوات.

2-1-إستراتيجية مؤسسة التنمية الدولية في مجال مكافحة الفقر

إن اهتمام مؤسسة التنمية الدولية بمشكلة الفقر، جعلها تشترك مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في رسم وتنفيذ إستراتيجية لمكافحة الفقر في العالم .وتهدف هذه الإستراتيجية إلى[2]:

-مساعدة الفقراء للحصول على خدمات التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتغذية.

-إنشاء شبكات أمان (ضمان اجتماعي) فعالة موجهة بصفة خاصة للفئات عديمة الدخل، والفئات المعرضة للمخاطر.

لكن هذه لإستراتيجية عرفت بعض العراقيل التي أثرت على تطبيقها، وهي:

-الصراعات المستمرة في بعض البلدان الإفريقية الفقيرة، والأزمة المالية التي عصفت في نهاية القرن العشرين ببلدان جنوب شرق آسيا، والتي تسببت في إفقار ملايين من البشر، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الفقراء في البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقال.

-ومع أن التجربة العملية أثبتت سلامة هذه الإستراتيجية، إلا أن البنك الدولي والهيئة قاما في السنة المالية **1998** بتغيير أسلوبهما في مجال مكافحة الفقر، وذلك بطريقتين:

-من وصف أوضاع الفقر إلى وضع استراتيجيات لتخفيض عدد الفقراء عن طريق وضع استراتيجية خاصة بكل بلد من البلدان الفقيرة.

-من حصر المشروعات التي تركز على الفقر إلى تقييم آثارها على الفقراء، ومن التركيز على قياس عدد المشاريع ومبلغ القروض إلى قياس الناتج المحصل عليه في مجال مكافحة الفقر، وهذا بتقييم آثار المشاريع الاستثمارية على مستوى معيشة الأسر الفقيرة.

2-2- تطور الارتباطات المالية للمؤسسة الدولية للتنمية

بلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2015 ما مجموعه 19مليار دولار مقابل 16.3 مليار دولار في 2014، وشمل ذلك 15.9 مليار دولار من الاعتمادات، و2.4 مليار دولار من المنح، و 600 مليون دولار من الضمانات. ووجهت المؤسسة أكبر حصة من مواردها إلى منطقة أفريقيا (10.2 مليار دولار). وحصلت منطقة جنوب آسيا على (5.8 مليار دولار) ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (1.8 مليار دولار) أيضا على حصتين كبيرتين من ارتباطات المؤسسة، تلتهما منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (527 مليون دولار)، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (315 مليون دولار)، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (198 مليون دولار). وتلقت بنغلاداش (1.9 مليار دولار) والهند (1.7 مليار دولار) أكبر حصتين من مجموع ارتباطات التمويل.

وبلغت الارتباطات التي قدمتها المؤسسة إلى مشروعات البنية التحتية ما قيمته 6.1 مليار دولار، وشمل ذلك قطاعات الطاقة والتعدين؛ والنقل، وإمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ارتبطت بتقديم مساندة كبيرة إلى قطاعات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى (4.2 مليار دولار مجتمعة)؛ وقطاع الإدارة والقانون والعدالة (3.6 مليار دولار)؛ وقطاع الزراعة (1.3 مليار دولار). وكانت محاور التركيز التي تلقت أكبر حصة من الارتباطات: التنمية الريفية (2.9 مليار دولار)، والتنمية البشرية (2.8 مليار دولار)، والحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر (1.9 مليار دولار).

و في سنة 2016 بلغ مجموع البلدان المؤهلة لتلقي المساعدة من المؤسسة 77 بلد، و حصلت الهند التي تخرجت من اهلية المؤسسة على مساندة مؤقتة على اساس استثنائي حتى نهاية فترة العملية السابعة عشر لتجديد موارد المؤسسة. وقد بلغت ارتباطاتها لهذه السنة ما قيمته 16.2 مليار دولار مولت ما يعادل 161 عملية و جاء ذلك في شكل اعتمادات بقيمة 14.4 مليار دولار و منح بقيمة 1.3 مليار دولار و ضمانات بقيمة 500 مليون دولار[1].

3-مؤسسة تمويل الدولية

تشكّل مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) إحدى الركائز الأساسية لمجموعة البنك الدولي و هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة مطلقة على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية. تأسست في 1956/7/20 كمنظمة دولية متخصصة مستقلة مالياً عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير، لكنها مرتبطة به إدارياً[2]. وتتبع في القيام بنشاطاتها أساليب المصارف الاستثمارية، لكنها تهدف إلى خدمة التنمية الاقتصادية الدولية. و هي مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم 189 عضواً الذين يقررون معاً سياساتها. ويتيح عملها في أكثر من 100 بلد نام للشركات والمؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة: خلق الوظائف، وتحقيق إيرادات ضريبية، وتحسين حوكمة الشركات والأداء البيئي، والمساهمة في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها.

3-1طبيعة النشاطات الممولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية

تتميز مؤسسة التمويل الدولية بكونها تتعامل مباشرة مع المستثمرين ورجال الأعمال في القطاع الخاص دون تدخّل الحكومات أو قبول ضمانات منها؛ باعتبارها مؤسسة استثمار أكثر من كونها هيئة إقراض. وتمنح المؤسسة قروضاً متوسطة أو طويلة الأجل بفائدة يتم التفاوض بشأنها، ويتم ضمان القروض بالأصول الثابتة للمشروع الذي تستثمر أموالها فيه، ولا تقدم قروضاً تتجاوز نصف رأس مال المشروع المطلوب تمويله مع إعطاء الأولوية للمشروعات الصناعية، كما تشترط

أحياناً المشاركة في أرباح المشروع، وتعمل على تركيز نشاطاتها في الدول النامية، علماً أن العقود التي تبرمها مع المستثمرين من القطاع الخاص لا تُعدّ بمنزلة اتفاقات دولية، وإنما عقود خاصة تخضع للقانون الداخلي للدولة التي فيها المشروع. و تعكف المؤسسة على تقديم التمويل في شكل حزمة متنوعة من الادوات و الخدمات المالية لعل اهمها[1]:

-القروض طويلة الاجل بالعملات الرئيسية و المحلية باسعار فائدة ثابتة و متغيرة؛

-الاستثمار في اسهم راس المال؛

-ادوات الاستثمار في اشباه اسهم راس المال مثل القروض غير الممتازة و الاسهم الممتازة و سندات الدخل والديون القابلة للتحويل؛

-ادارة المخاطر مثل الوساطة في عمليات مقايضة العملات و اسعار الفائدة و توفير تسهيلات تحوطية.

و تعد مؤسسة التمويل الدولية مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، وهي ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية، وسلامتها المالية والتجارية، واستدامتها بيئياً واجتماعياً. الى جانب ذلك تعمل المؤسسة على توفير بيئة أعمال مواتية لكي يزدهر القطاع الخاص ويساهم في تحسين الظروف المعيشية وتسعى إلى مواصلة تحسين أدائها من خلال الاستجابة السريعة للعملاء، وتبادل نجاحاتها، والتعلم من خبراتها. وتعمل بجهد من أجل تحقيق المبادئ التالية[2]:

-دراسة المخاطر التي لا يستطيع القطاع الخاص خوضها بمفرده؛

-الابتكار من خلال تنمية أدوات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء بصورة أفضل؛

-تقديم المشورة جيدة النوعية عندما لا يكون القطاع الخاص قادراً على تقديمها؛

-تبادل المعارف من أجل تعزيز الاستثمار الناجح للقطاع الخاص، وروح المبادرة بالأعمال الخاصة، وتعزيز بيئات الأعمال التجارية؛

-الإدماج الكامل لأفضل الممارسات البيئية،(انفقت منذ 2005 اكثر من 10 مليار دولار في استثمارات مرتبطة بالتغيرات المناخية) و الاجتماعية، وتلك المتعلقة بنظام إدارة الشركات في جميع الأعمال.

3-2-اهداف مؤسسة التمويل الدولية: تهدف المؤسسة إلى اكمال نشاطات البنك الدولي في تنشيط التوسع الاقتصادي للدول الأعضاء وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للمساهمة في تمويل المشروعات ذات الطابع الإنتاجي غير الحكومي لدى الدول النامية، وتقديم الخبرة الإدارية والفنية في إدارة المشروعات الاقتصادية المحفوفة بالمخاطر و القيام بالاستثمارات المتكافئة (equity investment) منذ عام 1961 ما سمح لها بشراء 50 % من اسهم الشركات الانتاجية واعادة استثمار حصيلة بيع اسهمها في الشركات الانتاجية الناجحة مع الارباح المتحصل عليها مرة اخرى بهدف تدوير راس المال(roll-over) و توسيع انشطتها[3] ، اضافة الى:

-تدعيم محور التركيز المعني بالأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل.

-معالجة تغيّر المُناخ وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية.

-زيادة الاستثمار في التكنولوجيات المبتكرة[4].

-معالجة القيود الماثلة أمام نمو القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وسلاسل توريد المواد الغذائية.
-تنمية الأسواق المالية المحلية(البنوك و البورصات بالمساهمة في انشاء صناديق استثمارية و شركات الائتمان الايجاري...)
-بناء علاقات طويلة الأمد مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الأسواق الصاعدة.

كما اضحت المؤسسة طرفا فاعلا في تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال سعيها الى تخفيض الفقر بحلول سنة 2030 بإعداد سياسة خاصة بكل بلد لمكافحة الفقر[1].

3-3- الارتباطات المالية لمؤسسة التمويل الدولية

عرفت الارتباطات المالية لمؤسة التمويل الدولية تزايدا ملحوظا في السنوات الاخيرة حيث ارتفعت من9.24 مليار دولار سنة 2012 الى 11.11 مليار دولار سنة 2016[2]، توزعت في شكل منتجات الى قروض بقيمة 8.09 مليار دولار ومساهمات في اسهم راس المال بقيمة 2.5 مليار دولار و ضمانات بقيمة 378 مليون دولار ، و في شكل منتجات لادارة مخاطر العملاء بقيمة 48 مليون دولار.

اما توزيعها حسب الصناعات فقد حضي قطاع الاسواق المالية باكبر حجم من الاتباطات قدرت ب 4.4 % مليار دولار ما يمثل 40.24 %من اجمالي حجم الارتباطات ، تلاه قطاع البنية التحتية ب 1.8 مليار دولار(16.31 %) ثم قطاع الصناعات الزراعية و الغابات ب 1.06 مليار دولار (9.55 %) في حين لم يحصل قطاع الصناعات التحويلية و صناعة النفط و الغاز و التعدين إلا على 824 مليون دولار لكل قطاع أي ما يمثل 7.41 %من اجمالي الارتباطات.

وكان قطاع تكنولوجيا الاتصالات السلكية و اللاسلكية والمعلومات و الاستثمار في صناديق الاستثمار من اقل القطاعات التي حضيت باستثمار المؤسسة اذ تحصل القطاعان على 541 و 534 مليون دولار على التوالي (4.8 %). و قد تحصلت امريكا اللاتينية على اكبر نسبة من تمويل المؤسسة بقيمة 2.6 مليار دولار (24.18) و دول شرق اسيا والمحيط الهادي بقيمة 2.3 مليار دولار ثم اوروبا و اسيا الوسطى 2.1 مليار دولار بالمقابل لم تتحصل دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا الا على 955 مليون دولار(8.59%)[3].

4-الوكالة متعدد الأطراف لضمان الاستثمار: Multilateral Investment Guarantee Agency(MIGA)

يعود السبب في انشائها الى انفجار ازمة المديونية الخارجية في الدول النامية و انخفاض وتيرة تدفق رؤوس الاموال الى الدول المدينة. لذا انشات عام 1988 لتشجيع الاستثمارات الاجنبية في البلدان النامية من خلال تقديم ضمانات للمستثمرين و المقرضين ضد المخاطر السياسية في البلدان النامية وتسهيل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة الى البلدان النامية.(تضم 181 بلد) .

4-1-اهداف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: لعل من ابرز اهداف الوكالة:

- التقليل من المخاطر غير التجارية التي يتعرض لها الاستثمار (تحويل العملات، التأميم والمصادرة وفسخ العقود، النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية)[4].

- تقديم المعطيات الإرشادية والمعلومات الأساسية عن ميادين ومناطق الاستثمار والتوظيف، والمناخ الاقتصادي السائد والأوضاع السياسية والمخاطر المرتبطة بها، كما تقدم المعونات الفنية للمستثمرين.

-تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان النامية لجذب الاستثمارات التي تساعدها على خلق مناصب الشغل لليد العاملة المحلية و مساعدتها في تكوين الموظفين و خلق المهارات الجديدة.

-التوسط في تسوية المنازعات الاستثمار للحفاظ على سلامة الاستثمارات الجارية و التقليل من الصعوبات المتوقعة امام الاستثمارات الاجنبية في المستقبل[1].

4-2-الارتباطات المالية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

ارتفع حجم الضمانات المقدمة من طرف الوكالة من **9.1** مليار دولار سنة **2012** الى **12.5** مليار دولار سنة **2015**. و كانت الوكالة قد اصدرت في السنة المالية **2015** ما يعادل **2.8** مليار دولار من الضمانات لأربعين مشروعا في البلدان النامية الأعضاء بها، كما اصدرت ما قيمته **3.2** مليار دولار أخرى من الضمانات في إطار صناديق استئمانية تديرها الوكالة. وتنتشر تلك المشروعات في مختلف المناطق والقطاعات، مع وجود **60** % من هذه الإصدارات الجديدة في مجال واحد على الأقل من المجالات ذات الأولوية للوكالة .في نهاية العام، بلغت قيمة الضمانات التي أصدرتها الوكالة **12.5**مليار دولار .من بين هذه الضمانات تم التنازل عما قيمته **4.8** مليار دولار لشركاء الوكالة من شركات التأمين. و الشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم30: حجم الضمانات المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار خلال السنوات المالية 2011-2015

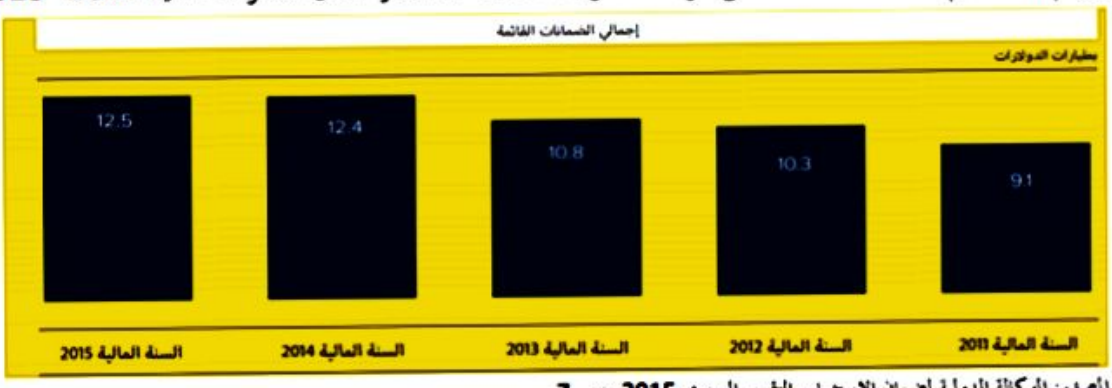

المصدر: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي **2015**، ص. **7**

5-المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية (ICSID)

International Center for Settlement of Investment Disputes

اسس المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية عام **1966**بهدف تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة. و تشجيع الاستثمار الاجنبي عن طريق توفير تسهيلات دولية للتوفيق و التحكيم في منازعات الاستثمار بين الدول و الاطراف المتعاقدة مع مواطني الدول الأخرى. و يهدف المركز من جراء ذلك الى المساعدة على ايجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين الأجانب. كما يمارس المركز انشطة بحث و نشر في مجالات قوانين التحكيم و قوانين الاستثمار الأجنبي، و هو لا يقدم اي خدمات مالية.

ثالثا- مصادر تمويل البنك الدولي

1- موارد البنك الدولي للإنشاء و التعمير

تأتي موارد البنك الدولي للإنشاء و التعمير من عدة مصادر اهمها: